بُذلت محاولات لتسهيل الاجراءات، وذلك باجراء الفحص مسبقاً على قوائم الكتب المطلوب شراؤها، او فحص الكتب في الجامعات نفسها، قبل ان تجري عليها عملية التصنيف والفهرسة في المكتبة. كما كانت هناك حالات اختفت فيها الكتب غير المسموح بها دون ان يكون في وسع مشتريها استرداد الثمن الذي دفعه لشرائها، ناهيك عن الضريبة المدفوعة مسبقاً.

ولقد تكشّف لنا، في مسألة الرقابة على الكتب، ان السكان جميعاً في المناطق [المحتلة] سواء في هذا الشأن. لكن اللجنة ترى مع ذلك ان الأكثر تضرراً من هذه الرقابة هي المؤسسات الأكاديمية. فحتى لو افترضنا، جدلاً، ان هناك ما يبرر، في بعض الحالات، انتهاج سياسة لمنع توزيع كتب معينة وحظر اقتنائها، فانه يظل من غير المقنع تطبيق هذه السياسة على المؤسسات الأكاديمية.

لعل الحادثة الوحيدة التي عرفت بها اللجنة هي التي حدثت في جامعة النجاح في نابلس؛ حيث شنت الحكومة العسكرية «حملة تفتيش» عن الكتب، في الحادي عشر من شباط (فبراير) ١٩٨١. (واستناداً الى تصريح رسمي من جانب الحكومة العسكرية، فان الحملة لم تكشف عن اي شيء). ويحدث، بين وقت وآخر، شن حملات بحثاً عن «الصحف الممنوعة».

الحجة، لحظر اقتناء كتب معينة او توزيعها، ان هذه الكتب قد تستخدم كأداة للاثارة. لكن أصحاب هذه الحجة يتجاهلون ان الاثارة عمل غير مشروع قانوناً، وانه في اللحظة التي يستخدم فيها كتاب ما للاثارة، فالشخص الذي يلجأ الى استخدام الكتاب لهذا الغرض يمكن توجيه الاتهام اليه بمخالفة القانون. وفي الجانب الآخر، فان اي كتاب، مهما حمل من سموم [كذا؟؟]، يمثل مصدراً لمعلومات شرعية للأغراض الأكاديمية، وكثيراً ما حدث فعلاً، ان كتباً سامة [كذا؟!!] قد أثبتت فائدتها كمادة توثيقية في الأبحاث الأكاديمية.

ومن الملائم ان نورد هنا قضية الدوريات. فهناك صحف، وعلى الأخص اليومية الصادرة بالعربية في شرقي القدس، غالباً، يحظر توزيعها في المناطق [المحتلة]. أما الصحف الأخرى الصادرة بالعربية، فليست لدى الحكومة العسكرية سياسة رسمية لمنع دخولها المناطق [المحتلة]. على ان هناك ما يثبت وجود سياسة رسمية للمماطلة والتسويف والتأخير، وكذلك للمنع والحظر، كلما طلبت احدى الجامعات اذناً لتقتني في مكتبتها كتباً منشورة في احدى الدول العربية. والواقع انه حتى بعد قيام الحكومة العسكرية بالتدقيق في القوائم التي تقدمها الجامعات تدقيقاً شديداً لتشطب منها كل الدوريات والصحف المحظورة، فان ما يتبقى من القوائم يظل من المستحيل الحصول عليه، تطبيقاً لهذه السياسة غير الرسمية السارية.

كان همنا، حتى الآن، ان نعرض للتفاصيل حول نقاط الاحتكاك والشكاوى المتبادلة بين الجامعات والحكومة العسكرية. وكما ذكرنا في مطلع هذا التقرير، فانه لعلى جانب من الأهمية ان نؤكد ان هناك ثلاثة ميادين رئيسية على الأقل في النشاط الأكاديمي، نشأ لدى اللجنة انطباع انه لا يوجد فيها احتكاك حقيقي بين الحكومة العسكرية والجامعات. وهذه الميادين الثلاثة هي: قبول الطلاب، وضع المناهج ورسم الميزانية.

(أ) قبول الطلاب:

على الرغم من الشكاوى التي سمعتها اللجنة حول تدخل السلطات، فانطباع اللجنة عموماً هو ان الجامعات تضع المقاييس الخاصة بالقبول، وتسير عليها دون تدخل خارجي. (التحفظ الوحيد هو بالطبع ان جميع الطلبة، من خارج المنطقة، يتوجب عليهم الحصول على تراخيص لدخول المنطقة). ولعل النزاع الوحيد، الذي ثار بين الحكومة العسكرية والجامعة، كان عندما عبّرت السلطات عن عدم موافقتها على التمييز لصالح المرشحين الذين كانوا في السجن او قيد الحجز الاداري. فجامعة بير زيت تأذن علناً لأولئك الذين أودعوا السجن لمخالفات أمنية، او أخضعوا للحجز الاداري، بأن يدخلوا الجامعة بمعدلات أدنى من سائر الطلاب الذين يريدون الدخول. أما السبب الذي أُعطي للجنة تبريراً لهذا التمييز فهو ان أولئك الذين كانوا في السجن، او الحجز الاداري، قد لحق بهم اجحاف في دروسهم وتحصيلهم، أثّر قطعاً على درجاتهم. وليس مفاجئاً ان تمتعض السلطات من هذه السياسة، لكن انطباع اللجنة ان السلطات اكتفت بالتعبير عن استيائها لا غير.